بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئاتِ أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمّا بعد:

فإن أهل الصَّنعةِ مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، فمن خالف حكمُهُ خبراً منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمَهُ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقَبول[1].

إذ سبر هذان الإمامان ـ البخاريُّ ومسلمٌ ـ من هذا الأمر ما لم يَسْبُرْ

(١) من كلام أبي إسحاق الإسفراييني. انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٥٩).

غيرُهما، واستبكراه، فجلَّيا للناس ما عرفاه، وألغيا ما استنكراه، وليس لغيرهما ما لهما من السَّبق في ذلك، سبق إليه البخاريُّ، وصلَّى مسلمٌ، ومن قال لك: إن مُثلِّثاً تلاهما، فلا تصدِّقه[1].

وقد حام أئمةُ الحديث في القديم والحديث حول كتابي الشيخين، وعكفوا عليهما؛ حفظاً، وشرحاً، وتنكيتاً، وكلاماً على رجالهما وتراجمهم، وبيان الغريب فيهما، واختصارهما، وجمع المتفق عليه بينهما، والاستخراج عليهما، إلى غير ذلك من وجوه العناية التامة بهما.

وتأتي المستخرجات لتُدلِّل على مكانة هذين الكتابين الجليلين، والاستخراج: أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذَّ بعضهم حيث جعله شرطاً، من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا، ولو في الصحابي كما صرَّح به بعضهم.

لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعُه مع مصنِّف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من عُلُو، أو زيادة حكم مهمٍّ، أو نحو ذلك.

وربما عزَّ على الحافظ وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلاً، أو يعلقه عن بعض رواته، أو يورده من جهة مصنِّف الأصل[2].

---

(١) انظر: «مقدمة جامع الصحيحين» هذا للحافظ أبي نعيم (١/ ٨).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٤٤).

ولهذه المستخرجات فوائد جمَّة يحتفي بها أولو الحصافة من أهل العلم؛ كعلو الإسناد، والزيادات، والقـوة بكثـرة الطرق للترجيح عند المعارضة، وأن يكون مصنِّف الصحيح روى عمن اختلط، ولم يبيِّن هل سماعُ ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبـل الاختلاط أو بعده؟ فيبينـه المستخرِج، وكذا أن يرويَ في الصحيح عن مدلِّس بالعنعنة، أو يروي عن مبهم أو مُهْمَل، فتأتي روايـةُ المستخرِج مميزةً كلَّ هذا[1]، إلى غير ذلك من الفوائد حتى قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: وكل علة أُعِلَّ بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرَج سالمةً منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جداً[2].

وقد نظم الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ تلك الفوائدَ بقوله:

واستخرجُوا على الصَّحيحينِ بـأنْ ... يروي أحاديثَ كتابٍ حيثُ عَنْ
لا مِـنْ طريـقِ مَـنْ إليـه عَمَـدَا ... مجتمعـاً فـي شـيخِه فـصاعِدَا
فربمـا تفاوتـتْ معنـىً وفـي ... لفظٍ كثيراً، فاجتنبْ أنْ تُـضـفِ
إليهِمـا، ومَـنْ عَـزَا أو زادا ... بـذلكَ الأصـلَ فمـا أَجَـادَا
واحكـمْ بـصحةٍ لمـا يزيـدُ ... فهـو مـع العلـوِّ ذا يفيـدُ
وكثـرةَ الطُّـرْقِ وتبيـينَ الـذي ... أُبهـمَ أو أُهمـل أو سـماعَ ذي

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (١/ ٣٢١).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١١٦).

تـدليسٍ أو مخـتلطٍ، وكـلٌّ مـا أُعِلَّ في الصحيح منـه سَـلِمَا[1]

وقد استخرج جماعةٌ من الحفاظ المتقدمين مستخرجاتٍ عدةً على الصحيحين كان أكثرها ما استُخرج على البخاري فقط، أو على مسلم، فاشتهر منها مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرجا أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني صاحب «حليـة الأوليـاء»، وأبي بكر البَرقاني على صحيحي البخاري ومسلم، كلٌّ على حدة.

ونَدَرَ من المستخرجات ما كـان على الصحيحين معـاً في تأليف واحد، وكنَّا نقرأ في بطون الكتب عن مستخرج الحافـظ أبي نعيم بن الحدَّاد، وأنه ألَّف كتاباً في الجمع بين الصحيحين بأسانيده، وكنا نرى عزَّة النقل عن هذا المصنَّف البديع عند أهل العلم، حتى إن الحافظ ابن حجر ـ وهو في هذا الشأن من العلو بمكان ـ لم يقـف عليـه أو ينقـل عنه[2]. ويزيدُ الأمرَ دهشةً استحسانُ الفضلاء من أهل العلم لهذا المؤلَّف

---

(١) انظر: «ألفية السيوطي» (ص: ١٤ مع شرح الشيخ أحمد شاكر).

(٢) ولم نقف ـ في حدود اطلاعنا ـ على إفادة الحافـظ ابن حجر من مستخرج أبي نعيم هذا مع شـدة حاجتـه إليـه، ولعله لم يكن عنـده، فلم يذكـره في «فتح الباري»، ولا في «المجمع المؤسِّس»، ولا في «تغليق التعليق» حيث ساق أسانيده فيه في الكتب الكبار التي خرج منها الأحاديث، فعدَّ مستخرج أبي عوانـة، والمستخرجين على الصحيحين لأبي نعيم أحمـد بن عبدالله، والمستخرج على «صحيح البخاري» لأبي بكر الإسماعيلي.

النفيس، حتى قال عنه الذهبي: جمع أطرافَ الصحيحين، وانتشرت عنه، واستحسنها كلٌّ من رآها[1].

إلى أن وفَّقنا الله للوقوف على نسخة نفيسة تامة من إملاء الحافظ أبي نعيم على تلميذه الشيخ أحمد بن عبدالله الفَارْفَاني سنة (٥١٠هـ)، وعليها سماعاتٌ لعِدَّة من أهل العلم، وحُلِّيت بخط الحافظ أبي نعيم في مواضع عدة، فطابت نفوسُنا واطمأنَّت، ونَعِمَتْ عيوننا وقرَّت، وسُعدنا بهذا العِلْق النفيس الذي كثرُ في خزائن المخطوطات العالمية أمثالُه، لكن ولشدة الأسى والأسف قلَّ نشره وطبعه، فالحمد لله على ذلك حمداً كثيراً.

ثم إن الحافظ أبا نعيم ـ رحمه الله ـ قدَّم لمصنَّفه هذا بمقدمة بديعة في أهمية علم الحديث وعظيم الحاجة إليه، والثناء على أهل الحديث الذين حَمَوُا السنةَ عن دَغَل المفترين، وقاموا بها ذابين وناصرين، فميزوا الخالص من مشوبه.

ثم دَلَف إلى ما دعاه للتأليف والاستخراج، وهو أن جماعة اقترحوا عليه أن يلخص لهم من كتابي البخاري ومسلم كتاباً حاوياً لذكر ما خرَّجا فيهما من الآثار، وقالوا له: إنهما كتابان مشحونان بكثرة الطرق، موشَّحان بفروع الأسانيد الواسعة، وربما كُرِّر فيهما حديث واحد في مواضع عدة، لا سيما في كتاب البخاري، وقد يَحَارُ في ذلك الناظر الذي لا عهد له بهذا

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٥/ ٤١٤).

الشأن فلا يضبطه، خصوصاً في حق من لم يَعْتَدْ ممارستَه.

ثم بيَّن منهجه فيه فقال: ولخصت لهم ما سألوني، وخرَّجته بأسانيدي التي كنت استنفذتها من مشايخي الماضين، أسوة بمن تقدمني في التخريج على حسب ما لا يشذ عنه أثر يتضمن معنى لا يوجد في غيره، إما مستوفقاً، أو مستبدلاً بدلاً يقرب المسافة، ويأمَنُ السالكُ فيه الآفة.

ثم قال: وبوَّبت الكتاب تبويباً، ورتبته ترتيباً قريباً، يهتدي إليه الطالب إن شاء الله ﷻ.

فقدم أول الأبواب وأولاها وهو التوحيد وختم بكتاب البعث والنشور وما يُبَشَّر به الخلائق من الخلود في الدارين.

مبتدئاً بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، خاتماً بحديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنهما: «ينادي منادٍ: إن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً...»، الحديث.

جامعاً ومستخرجاً أربعة آلاف وثلاث مئة وتسعَ عشر رواية محذوفاً منها ما كان معاداً من النصوص الحديثية أو الأسانيد، مع الإشارة أنه لم يُرِدِ المتفق عليه بين الشيخين، بل تلخيص ما في الصحيحين، واستيعاب الروايات والموضوعات فيهما على ترتيب خاص به، كما تقدم.

وإذا سرد روايتين عن صحابيين لحديث واحد، بيَّن ما يميز روايةَ كل واحد منهما عن الآخر، كما أنه يشير إلى ما يتقدم من الروايات باختصار مما يمتُّ إلى موضوع الباب بصلة.

ولعل من فوائد الكتاب العالية تلك التعاليق الفقهية والحديثية المبثوثة في ذيل الأحاديث، وتلك الترجيحات والإصابات، وحسن الترتيب الزمني للأحاديث بما يدفع وهمَ التعارض عند الكثير من أهل العلم، وانظر ترتيبَهُ أحاديثَ القنوت في الفجر، وقوله بعد ذلك: قد سقنا ما جاء في ذلك على الترتيب الذي ينبغي أن يُساق، وما أرى أورده كذلك أحد في كتابه، ومن وقف على تاريخ القصة، وعلم المتقدم والمتأخر من الحال عرف صدق المقال، فإن الشُّبهةَ إنما تحصل لقلة مبالاتهم بمعرفة ذلك، فإن كلَّ حديث مخصوصٌ بقوم آخرين، واردٌ في حالة أخرى دون ما قبله، فإذا اعتبرت ذلك، وسبرت سياقنا وما هديناك إليه أعطيتَ كل حديث حكمه[1] = لتقف على براعة هذا الإمام الفذ رحمه الله تعالى[2].

وقد ضمَّن هذه الكتب والأبواب تراجمَ للأحاديث التي يسوقها تحتها تماماً كما صنع البخاري في صحيحه، ولعل هذا من أهم ما استفاده من البخاري أكثر من استفادته من مسلم، فكأنه كان يحاكي البخاريَّ فيجعل فقهه في تراجمه ببيان بديع[3]، فلم تكن لغته لغة من يجترُّ الأحاديثَ

---

(١) انظر: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٢) وكذا عندما سرد الأحاديث في باب العلامات العشر التي تكون قبل الساعة، قال: لم يبيَّن في هذه الأخبار أيتها قبل الأخرى، وقد ظهر بيان بعض ذلك فيما نسوقه من بعد، فنأتي بها على الولاء مرتباً على حسب ما يفهم من الأحاديث التي تليها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٣) انظر ما ختم به ـ رحمه الله ـ كتابه (٥/ ٣١٧)؛ حيث قال: «ذكر نداء المنادي =

ثم يهـذُّها هـذّاً، بل لم يكـد يتفصَّى النـاظـرُ في كلمـاتـه التي انتشـرت في الكتاب والحُلل الجمالية البديعة التي خلعها على تعاليقه = أن يقول: إن لغتـه لغـة رفيعة قلَّ نظيرها عند غيره من المحدثين المتقدمين.

وأخيراً: فهذه تحفة نفيسة حوت أحاديـث النبي ﷺ، وإن كان أكثر حروف الكتاب مذكورة في الصحيحين، لكنه كما قال بعضهم:

أعدْ ذِكْـرَ نُعمـانَ لنـا إنَّ ذِكْـرَهُ هو المِسْكُ مـا كَرَّرتَـهُ يَتـضوَّعُ

فما على طالب العلم إلا أن ينعم النظر في هذا المصنَّف كل الإنعام، وأن يتخذه هِجِّيراً، ويقرنه بأنفاسه، ويجعله مورداً ومنهلاً، يستقي منه ما يقوِّمُ به دينه، فيَصفو له العيش من نكد الدنيا، ويهنأ له لقاء ربـه ﷻ على خير حال، والله الموفق، وإليه المرجع والمآل.

ولا بد في الختام من الحمد والثناء لذي الجلال والنَّعماء الذي وفقنا للعثور على هذه العِلْق النفيس وإخراجه على أحسن مثال إن شاء الله.

ثم الشكر للجنة العلمية التي قامت بجهـد مبرور في إخراج هـذا المصنف الجليل، وهم الأساتذة والباحثون الأفاضل:

١ ـ **محمد خَلُّوف العبدالله** (في قراءة النص ومراجعته).

= في أهل الجنة بحياة الأبد، والصحة بلا انتهاء ولا أمـد، والشباب السَّرمد، لا هرمٌ ولا فَنَد، والنعيم المخلد، والملك المؤبَّـد، في جوار الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد».

فرحمه الله تعالى على حسن هذا الختام، ختم الله له ولنا ولقارئه به، آمين.

٢ ـ **ياسين جَمُّول** (في الضبط اللغوي للنص وتدقيقه).

٣ ـ **توفيق تكلة** (في نسخ الكتاب ومقابلته).

٤ ـ **بكار العبولي** (في إعداد فهرست أطراف أحاديث الكتاب).

هـذا وصلى الله على نبينا محمـد وعلى آلـه وصحبـه وسلم تسليماً كثيراً.

حَـرَّرَهُ

نُورُ الدِّينِ طَالِبٌ

دِمَشْـق ـ دُومَـة

١٤ ربيع الآخر ١٤٣١هـ

❐ ❐ ❐